الفصل الرابع

النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للاتصال

- **النماذج الاجتماعية :**

أولاً – النموذج التطورى .

ثانياً – نموذج الصراع الاجتماعى .

ثالثاً – النظريات النقدية :

- مدرسة فرانكفورت.
- النظرية الثقافية النقدية.
- نظرية الاقتصاد السياسى.

الفصل الرابع

النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للاتصال

على الرغم من عدم توصل علماء الاتصال لفهم كامل ودقيق لآثار وسائل الإعلام على الجوانب النفسية والأخلاقية والاقتصادية-والسياسية والثقافية والتعليمية لحياة الأفراد العاديين، إلا أن هؤلاء العلماءحشدوا قاعدة من نتائج البحوث التى تساعد فى فهم هذه القضايا. فخلال القرن العشرين ركز بعض علماء الاجتماع وعلماء النفس والاتصال على دراسات دور وسائل الإعلام فى المجتمع.

ولعل إحدى المهام الأساسية لدارسى الإعلام، هى تجميع النتائج العلمية حول آثار وسائل الاتصال على المتعاملين معها من قراء ومستمعين ومشاهدين. وقد ظلت وسائل الإعلام لفترة طويلة تواجه الاتهامات التالية:

١- تدهور مستوى الذوق الثقافى العام.

٢- زيادة معدلات اللامبالاة، والميل إلى انتهاك القوانين.

٣- المساهمة فى الانهيار الأخلاقى العام.

٤- تشجيع الجماهير على السطحية السياسية.

٥- قمع القدرة على الابتكار والتجديد.

ومن جانب آخر يركز المدافعون عن وسائل الإعلام على أن هذه الوسائل بمثابة الخادم المخلص الأمين لأنها تحقق ما يلى:

١- تكشف الخطيئة وتعرى الفساد.

٢- تقوم بدور الرقيب أو الحارس فيما يتعلق بحرية التعبير.

٣- تساهم فى تثقيف ملايين الأفراد.

٤- تقدم تسلية يومية - لاضرر منها - لجماهير القوى العاملة المرهقة.

٥- تحيطنا علماً بأخبار العالم والبيئة من حولنا.

٦- تجعل المستويات المعيشية لحياتنا أكثر وفرة من خلال ترويجها للسلع والبضائع لإنعاش المؤسسات الاقتصادية.

وسوف يظل الجدل محتدماً حول الإيجابيات والسلبيات التى تحققها وسائل الإعلام حتى تتوصل البحوث العلمية إلى نتائج قاطعة تحمل لنا رداً حاسماً ووجهة نظر نهائية للخلاف الدائر بين منتقدى وسائل الإعلام والمدافعين عنها.

ويؤكد الواقع وجود نتائج مبشرة لشرح طبيعة الاتصال الإنسانى فى مجالات عديدة مثل: علم دلالات الألفاظ وتطورها ، وعلم أصل الإنسان «الأنثروبولوجى»، وعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعى. وهذه النتائج المبشرة يتعين جمعها معاً للحصول على وصف دقيق للاتصال الإنسانى بوجه عام، ومن ثمّ يمكننا تحديد موقع الإعلام ووسائل الاتصال، ذلك أن الاتصال الإنسانى هو عملية اجتماعية حيوية لا تعتمد على الذاكرة الإنسانية فقط، وإنما تعتمد أيضا على عوامل أخرى مثل : الإدراك الحسى، والقدرة على الفهم، والتفاعل الرمزى، والاصطلاحات الحضارية للغة معينة.

وبوجه عام، فإن تقييم طبيعة وسائل الاتصال الجماهيرية تتركز حول ثلاثة أسئلة محورية هى:

١- ما هو تأثير المجتمع على وسائل إعلامه؟ وما هى الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التى جعلت وسائل الإعلام تمارس عملها بالشكل الحالى؟

٢- كيف يحدث الإعلام؟ وهل يختلف فى الجوهر والمبدأ، أم يختلف فقط فى التفاصيل الخاصة بالاتصال الأكثر مباشرة بين الأفراد؟

٣- ماذا تفعل وسائل الإعلام فى الناس ؟ .. هل تؤثر فيهم نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ؟

ولأسباب عديدة، كان السؤال الثالث هو الذى تركزت حوله بحوث الإعلام فى الماضى، إلا أن السؤالين الأول والثانى لم يلقيا الاهتمام الكافى من جانب الباحثين. ولذلك يستعرض هذا الفصل الأصول الاجتماعية والنفسية المفسرة لعملية الاتصال، ويتضمن طرح النماذج الاجتماعية .. مثل : المنظور التطورى، ومنظور الصراع الاجتماعى، واتجاهات الدراسات النقدية، ونظرية البنائية الوظيفية. كما يعرض للنماذج السيكولوجية من خلال وصف دور وسائل الإعلام كعامل مساعد فى التطور الاجتماعى للفرد، وطرح بعض النماذج الإدراكية مثل : نظريات التوازن المعرفى، والتوافق المعرفى، والتنافر المعرفى.

النماذج الاجتماعية :

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع والأفراد، كما طرحتها الأسئلة المحورية الثلاثة السابقة، لايمكن دراستها من فراغ نظرى، فالبحث فى عمليات وتأثيرات الإعلام يجب أن تقوده مجموعة من الافتراضات الأساسية حول طبيعة المجتمع والأفراد والعلاقة بينهما.

ويستخدم مصطلح «نموذج» Paradigm للإشارة إلى مجموعة من

ولا تتعارض مع القيم الموجودة بالقبول، وتصبح أجزاءً ثابتة من المجتمع المتطور. وعلى العكس من ذلك، يتم نبذ الأشكال الأقل فعالية والتخلى عنها.

وتتضح أهمية هذه الافتراضات عندما يبحث المرء فى تاريخ وسائل الإعلام، فخلال هذا التاريخ، أدرك الكثير من البشر الحاجة إلى أنظمة اتصال أسرع، يكون بوسعها الوصول إلى أكبر عدد من المستقبلين أو المتلقين. وبمعنى آخر فإن نمو الإعلام كان على الدوام عملية تطور، سواءٌ أكان ذلك من ناحية التكنولوجيا العملية والآلية، أم من ناحية الأشكال الاجتماعية الضرورية لتحقيق استفادة مجتمعية ملموسة من هذه التكنولوجيا، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التى يعتبرها صنّاع القرارات أهدافاً مهمة.

ثانياً - نموذج الصراع الاجتماعى :

يستخدم علماء الاجتماع نموذج الصراع الاجتماعى على نطاق واسع، ويفترض هذا النموذج أن الصراع، وليس الاستقرار أو التطور، هو أهم العمليات الاجتماعية. والفكرة هنا أن المجتمع يتكون من عناصر اجتماعية متصارعة، وهى فكرة على قدر كبير من الجاذبية للرأى القائل بأن التوازن هو أساس المجتمع، ومبعث هذه الجاذبية، كما هو الوضع فى النموذج التطورى.

وقد كان واضحاً للفلاسفة القدماء أن أنواعاً عديدة من التغيير قد حدثت كنتيجة للقوى المتعارضة، وكان معظم تفكير هؤلاء الفلاسفة فى إطار مفاهيم مثل : الحقيقى والزائف - الخير والشر - الجمال والقبح . . ولكنهم رأوا فى عالم الأفكار أشكالاً جديدة تولد من التفاعل بين القوى المتعارضة، وقد أطلقوا على هذا المفهوم اسم «العملية الجدلية » Dialectic Process، وقد استخدم أفلاطون صيغة جدلية فى مناقشاته لمختلف القضايا فى كتابه «الجمهورية».

وركزت كتابات « هيجل » و « كارل ماركس » و « فريدريك إنجلز » على تجميع أفكار الصراع الاجتماعى والعملية الجدلية ووضعتها فى صورة تحليل للتغيير الاجتماعى.

وينظر علماء الاجتماع المعاصرون بوجه عام إلى « كارل ماركس » باعتباره الأب لنموذج الصراع فى المجتمع والتغير الاجتماعى. والواقع أن النظريات الاجتماعية والسياسية التى طرحها « ماركس » تقدم تحليلاً للطريقة التى تتكون بها المجتمعات الجديدة بافتراض أنها تنشأ من الصراعات بين من يملكون ومن لا يملكون . ولكن المرء لايتعين عليه بالضرورة اعتناق الأيديولوچيات الماركسية لكى يقبل فكرة أن الصراع الاجتماعى يمكن أن يكون سبباً هامًا للتغيير الاجتماعى.

ويركز نموذج الصراع الاجتماعى على الافتراضات الأساسية التالية:

١- يتكون المجتمع من فئات وجماعات من البشر تختلف مصالحهم بشدة.

٢- تحاول كل جماعة داخل المجتمع تحقيق مصالحها الخاصة فى إطار المنافسة مع الآخرين ، وبالتالى تقاوم الجهود التنافسية للآخرين.

٣- يتعرض المجتمع المنظم بهذه الطريقة لصراع مستمر، حيث تحاول العناصر المكونة له تحقيق مكاسب جديدة أو الحفاظ على مكاسبها، وبالتالى يظل الصراع موجوداً فى كل زمان ومكان.

٤- تحدث عملية التغير المستمرة من ثنايا العملية الجدلية للمصالح المتنافسة والمتصارعة، وهكذا فإن المجتمعات ليست فى حالة توازن وإنما هى فى حالة صراع وتغير مستمر.

وبتطبيق هذه الافتراضات على وسائل الإعلام نلاحظ أنها فى المجتمعات الحرة عبارة عن مشروعات متنافسة تكرس جهودها لتحقيق أرباح، وتسعى كل وسيلة إعلامية لتحقيق مصالحها وسط شبكة من القيود التشريعية والأخلاقية

الافتراضات الأساسية، ويربط علم الاتصال بين فكرة النموذج وبين الفكرة الأكثر تعقيداً وهى مجموعة الافتراضات الأساسية لطبيعة جانب ما من الواقع الاجتماعى والنفسى. وعلى سبيل المثال: فإن رؤية «فرويد» للنفس البشرية، يمكن اعتبارها نموذجاً، حيث يفترض إنها تحدد الأساس السيكولوجى للنفس البشرية. وهكذا تعتبر النماذج بوجه عام صياغات نظرية فضفاضة، وهى توضح مجموعة من الافتراضات التى يمكن للمرء أن ينظر إليها كوصف للحقيقة بهدف الحصول على افتراضات جدلية جديدة، وهذه الافتراضات الجديدة يمكن أن تقود البحث فى عمليات وتأثيرات معينة.

إن أهم النماذج التى يستخدمها علماء الاتصال مستمدة أساساً من علم الاجتماع،وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعى، وفيما يتعلق بعلم الاجتماع سوف نعرض للنماذج التالية:

١- النموذج التطورى . Evolutionary Paradigm

٢- نموذج الصراع الاجتماعى . Social Conflict paradigm

٣- النظريات النقدية . Critical Theories

٤- نظرية البنائية الوظيفية . Structural Functionalism

اولا - النموذج التطورى :

يعد هذا النموذج واحداً من أقدم الافتراضات التى تركز بشكل مركزى على التغير فى الطبيعة الأساسية للمجتمع. وقد تحددت ملامح هذا النموذج خلال السنوات الأولى التى أرست دعائم علم الاجتماع.ويركز هذا النموذج على التغيرات الاجتماعية التى تطرأ على المجتمع خلال مراحل تطوره.

ويعتمد النموذج التطورى أساساً على ما يسمى بالقياس العضوى ـ على

الأقل ـ فى شكله التقليدى الكلاسيكى. والفكرة هـنا هى أن المجتمع يشبه الكائنات العضوية من حيث التنظيم وأيضًا من حيث التطور. ولا يعنى هذا أن علماء التطور الكلاسيكيـون أو المعاصرون، يؤكدون أن المجتمع كـائن عضوى بيولوچى، فالفكرة أن المجتمع يشبـه فعلاً الكائنات العضوية من حيث البناء أو الهيكل، وكـذلك فى عمليات التـغير التى تقع له. وقـد تشكلت معظم أفكار نموذج التطور قبل أن يطرح «داروين» فرضه الشـهير حول أصل الأنواع. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً للتـشابه الكبـير بين هاتين الفـئتين من الأفـكار أصبح يطلق عليها فى الغالب اسم « الداروينية الاجتماعية» Social Darwinism.

إن آليات التغيير الاجتمـاعى التى تظهر غالبًا فى النماذج التطورية تعد نوعاً من الانتقاء الطبيعى مثل : البقاء لـلأصلح ووراثة الصفات المكتسبة. وكما هو واضح تماماً، فإن المجـتمعات الحـديثة تقوم باستـمرار بدمج أشكال اجتمـاعية جديدة تتراوح مـا بين الممارسات العائلية وحتى الأنواع الجـديدة من التنظيمات التجارية والاقتصادية مثل : الشركات متعددة الجنسيات.

ويتضمن النموذج التطورى الافتراضات التالية :

١- النظر إلى المجتمع باعتباره مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأنه تنظيم يضم الأنشطة المرتبطة المتكررة والنموذجية.

٢- يتعرض المجتمع باستمرار للتغيـر حيث تصبح أشكاله الاجتماعية مختلفة ومتميزة بصورة مطردة.

٣- يتم نقل الأشكال الاجتـماعيـة الجديدة من مجـتمعـات أخرى عن طريق الأفراد الذين يبـحثون عـن وسـائل أكثـر فعاليـة لتحقـيق الأهداف التى يعتبرونها مهمة.

٤- تحظى الأشكال الاجتماعية الجديدة التى تساعد الناس على تحقيق أهدافهم

والقيمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تاريخاً طويلاً من العداء والخصومة بين الصحافة والحكومة، وهناك مناطق أخرى للصراع مثل : الجدل حول حقوق وسائل الإعلام فى مواجهة حق احترام خصوصية المواطنين، وحق وسائل الإعلام فى حماية سرية مصادرها مقابل حق الحكومات فى حماية أسرارها فى أوقات الطوارئ والأزمات، وحق المواطنين فى المحاكمة العادلة، وحق المستهلكين فى الحماية من الادعاءات الكاذبة فى بعض الإعلانات. ومن خلال المعارك والصراعات القانونية حول هذه القضايا وغيرها، تتغير وسائل وأساليب الاتصال بشكل مستمر. هكذا يقدم نموذج الصراع الاجتماعى تصوراً مفيداً لدراسة القضايا الهامة المتعلقة بالنظم الإعلامية . (دوفلور وروكيتش ١٩٩٣ : ٥٩ - ٧١).

ثالثاً - النظريات النقدية :

تفترض النظريات النقدية أن وظيفة وسائل الإعلام هى مساعدة أصحاب السلطة فى المجتمع على فرض نفوذهم، والعمل على دعم الوضع القائم. ولذلك كانت دراساتهم النقدية للأوضاع الإعلامية وانتشار الثقافة الجماهيرية بديلاً عن الثقافة الراقية لوضع تفسيرات خاصة بمحتوى وسائل الإعلام للترويج لمصالح الفئات المسيطرة على المجتمع.

وتتفق الدراسات النقدية فى تحديد علاقة وسائل الإعلام بالقوى الاجتماعية والسياسية على النحو التالى:

١- إن محتوى وسائل الإعلام يروج اهتمامات الجماعات المهيمنة فى المجتمع، ويميل هذا المحتوى إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية.

٢- تحليل المعانى الرمزية للمحتوى الذى تروجه المصالح الرأسمالية لجذب اهتمام الطبقات العاملة.

٣- فضح أسطورة حياد الدراسات الإعلامية الأمريكية التى يمولها كبار رجال الأعمال لخدمة الثقافات المهيمنة. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧: ١٤٧ - ١٤٨).

وتنتمى النظريات النقدية إلى الفكر الماركسى وهى تمثل مدخل يطلق عليه المدخل الثقافى، وتستمد هذه النظريات أفكارها من مدرسة فرانكفورت وأعضائها البارزين « هورخيمر »، « وأدورنو »، و « ماركوزى». وكانت هذه المدرسة قد بدأت نشاطها فى جمهورية « فيمار » الألمانية ثم هاجرت إلى الولايات المتحدة فى أعقاب تولى النازى الحكم فى ألمانيا.

وترى مدرسة فرانكفورت أن الثقافة الجماهيرية ذات الطابع التجارى كانت الوسيلة الأساسية التى مكنت الاحتكارات الرأسمالية من تحقيق النجاح فى هذا المجال. وتكوّن آراء هذه المدرسة العديد من المداخل والنظريات النقدية مثل: نظرية الاقتصاد السياسى، ونظرية الهيمنة، والمدخل الاجتماعى الثقافى وهو مدخل يتزايد تأثيره حالياً فى دراسةوسائل الإعلام، ويعد مركز الدراسات الثقافية المعاصرة فى مدينة برمنجهام بإنجلترا من أنشط المراكز فى هذا المجال. (حمدى حسن ١٩٩٣: ٨٧ - ٨٨).

ويلخص «ستيوارت هول» Hall أحد أبرز رواد النظريات النقدية الأعمال التى قام بها مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة برمنجهام على النحو التالى:

١- دراسة محتوى وسائل الإعلام على المستوى الأوسع Macro Level بدلاً من نماذج التأثير المباشر التى تعتمد على (مثير/ استجابة)، والتأكيد على قوة وسائل الإعلام الفكرية والثقافية، وتوضيح موقف الهيمنة من خلال الطريقة التى تقدم بها العلاقات الاجتماعية والمشكلات السياسية التى يتم تحديدها.

٢- تحدى النظريات الخاصة بالنص الإعلامى بوصفه تقديمًا واضحاً للمعنى، وإعطاء اهتمام أكبر للبناء اللغوى والفكرى أكثر من مجرد تحليل المحتوى التقليدى.

٣- التأكيد على العلاقة بين ترميز الرسائل الإعلامية وتباين تفسيرات الجمهور، بدلاً من مفهوم الجمهور الموحد الذى اتفقت عليه الدراسات التقليدية بتأثير المسوح الخاصة بالمؤسسات الإذاعية ووكالات الإعلان.

٤- الاهتمام بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى تداول وتأمين تعريفات الهيمنة الفكرية وتقديمها، والتى تختلف تماماً عن نماذج الثقافة الجماهيرية التى تتناولها البحوث الأمريكية.

ويقسم محمد عبد الحميد النظريات النقدية إلى اتجاهين رئيسيين:

الأول : يستعير من الماركسية مفهوم الصراع من أجل بقاء الوضع كمًا هو، وسيطرة الطبقات أو أصحاب المصالح المسيطرة وهيمنتها على وسائل الإعلام وتوجيهها لما يضمن استمرار هذه الهيمنة، ويتبنى هذا الاتجاه أصحاب مدرسة فرانكفورت، والنظرية الثقافية النقدية. أما الاتجاه الثانى : فيربط بين الثروة أو الجانب الاقتصادى والسيطرة على وسائل الإعلام من خلال نظرية الاقتصاد السياسى، وسوف نعرض لهذين الاتجاهين على النحو التالى:

(أ) مدرسة فرانكفورت :

هى إحدى المدارس التى قامت مبكراً على فكرة الماركسية الجديدة، اعتباراً من عام ١٩٢٣ فى معهد الدراسات الاجتماعية بفرانكفورت، وقام بإعلاء فكرتها كل من: « ماكس هور خيمر »، «وتيودور أدورنو». وترى أفكار هذه المدرسة أن ما تقدمه وسائل الإعلام عبارة عن أعمال وضيعة أو تشويه للأعمال

الراقية هدفها إلهاء الناس عن البحث عن الحقيقة. فمن خلال التجارة العالمية والثقافة الجماهيرية ينجح الاحتكار الرأسمالى فى تحقيق أهدافه، وحيث تكون السلعة هى الأساس فإن الثقافة يمكن تسويقها أيضًا لتحقيق الربح، وتعمل من خلال مفهوم صناعة الثقافة على ترسيخ الأفكار الخاصة بسيطرة الطبقة المالكة أو المهيمنة على المجتمع بمفهومه الرأسمالى.

(ب) النظرية الثقافية النقدية :

تسود هذه النظرية فى الدوائر الأكاديمية بإنجلترا ومن روادها «ستيوارت هول»، وتهتم بالتحليل الثقافى لتسجيل مدى ارتباط ما تقدمه وسائل الإعلام بحياة الناس، وتعتبر هذه المدرسة أن الهيمنة Hegemony التى ترددها دائماً فى بحوثها هى الأسلوب المناسب والسائد للعلاقة بين من يملكون ومن لا يملكون. وهم يرددون دائماً مفهوم الهيمنة عندما يتحدثون عن الدور الثقافى لوسائل الإعلام.

ويعتقد «هول» أن وظيفة وسائل الإعلام هى دعم الهيمنة لمن هم فى مراكز القوة، لكنه يرفض التفسير الماركسى الاقتصادى حيث لايرى أن هناك علاقة متكافئة بين الثروة والتفكير السياسى. ويرى أن البحوث الأمريكية على الرغم من أنها تخدم الاتجاهات السائدة حول أسطورة الديموقراطية التعددية، وتماسك المجتمع الذى تحكمه معايير مثل : الفرص المتساوية، واحترام الرأى الآخر، وحق التصويت، وسيادة القانون، إلا أن نفس البحوث التى أجريت على السلوك الانتخابى والاستجابة لدراما العنف فشلت فى التستر على الصراع القائم وقناع القوة الذى ترتديه وسائل الإعلام . (محمد عبد الحميد ١٩٩٧ : ١٤٩ - ١٥٤).

(جـ) نظرية الاقتصاد السياسى : Political Economy Theory

هى نظرية ماركسية خالصة يتبناها الذين درسوا سيطرة الصفوة على

المؤسسات الاقتصادية مثل : البنوك والأسواق ، وحاولوا أن يصلوا إلى تفسيرات خاصة بطرق سيطرة الاقتصاد على المؤسسات الاجتماعية ومنها وسائل الإعلام. وتقبل هذه النظرية الفرض الماركسى الخاص بأن الأساس هو سيطرة البناء الفوقى. واختبر أصحاب هذه النظرية كيفية قيام المؤسسات الاقتصادية بتشكيل وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وتلبية حاجاتها. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧ : ١٥٦).

وتركز نظرية الاقتصاد السياسى على تأثير القوى الاقتصادية فى المجتمع على ما تقدمه وسائل الإعلام فى هذا المجتمع. ومن المهم فى هذه النظرية إدراك الارتباط بين النظام الاقتصادى والنظام السياسى، فالحكومة تسن القوانين التى تعمل على تسيير الأعمال وإنعاش الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يعمل رجال الأعمال على مساندة الحكومة ودعم مرشحيها السياسيين الذين يحمون المصالح الاقتصادية من خلال دفع الضرائب والمنح والمساعدات التى تدعم الحكومة، وتسعى نظم الاتصال التى تعمل على أسس تجارية إلى محاولة كسب نوعيات معينة من الجماهير التى تجذب المعلنين، ومن أمثلة ذلك : سعى بعض قنوات التليفزيون إلى تقديم مباريات التنس رغم قلة جماهيريتها، ولكن هذا الجمهور القليل يتميز بالثراء الذى يجذب المعلنين لعرض سلعهم وخدماتهم التى تدر أرباحاً طائلة لقنوات التليفزيون . (Becker, 1987 : 467).

ويرى محمد عبد الحميد أن النظريات النقدية السابقة تتميز بالسمات التالية:

١- تأكيد حق الفرد فى الحرية والاختيار، ورفض الصور المختلفة لفرض أنواع معينة من الثقافات أو الأفكار من البنية الفوقية، وبالتالى رفض كل أنواع الهيمنة التى تمارسها الصفوة على أفراد المجتمع.

٢ ـ ترى هذه النظريات أن السياق الاجتماعى بمعناه الأشمل Macro هو المجال الذى يوضح صيغة العلاقات بين وسائل الإعلام والقوى المسيطرة فى المجتمع، ولذلك فإنها ترفض الدراسات الجزئية التى تهتم بجمهور وسائل الإعلام واتجاهاته وسلوكه الاتصالى، أو تحليل محتوى الإعلام دون إطار نظرى كاف يربط أنماط السلوك الاتصالى والمحتوى بالسياق الاجتماعى الأكبر، ولذلك فإنهم يرفضون البحوث الأمريكية التطبيقية التى تتسم بالجزئية، وتفتقر إلى الإطار النظرى الواعى بطبيعة المشكلات الاجتماعية وعلاقاتها وآثارها.

٣- تهتم معظم الدراسات النقدية بدراسة علاقات وسائل الإعلام من خلال مخرجاتها، والنظر إلى المحتوى كبناء لغوى من الرموز التى يتم اختيارها بعناية من بين الإطار المرجعى لفكر الصفوة المهيمنة وأهدافها.

٤- تتسم البحوث النقدية فى نظرتها إلى جمهور المتلقين بالتفاؤل، حيث يصفون الجمهور بأنه عنيد Obstinate يقاوم جهود المنتجين فى وسائل الإعلام الذين يفرضون خبراتهم عليه من خلال المحتوى. ويرى «ستيوارت هول» أن هذا الجمهور قد يستوعب الفكرة فى خطوطها العريضة ولكنه يقاومها عند التطبيق فى حالات محددة.

٥- إن الاهتمام بالمستوى الأوسع Macro - Level فى الدراسات النقدية لايعنى إغفال المستويات الأصغر Micro - Levels، فدراسة التفاعل بين المؤسسات الإعلامية مع البيئة الاجتماعية والسياسية، أو تحليل العلاقة فى إطار الاقتصاد السياسى يتطلب دراسة العلاقة بين الإعلاميين ومصادرهم فى المؤسسات السياسية واتجاهات هذه العلاقة، فقد تميل هذه العلاقة إلى التوازن بينما تميل المؤسسات الإعلامية فى سياساتها الكلية إلى

التبعية لأسباب اقتصادية. وهذا يعيد إلى الأذهان مرة أخرى عدم وعى الإعلاميين بالمشكلات القائمة من وجهة نظر الدراسات النقدية. (محمد عبد الحميد ١٩٩٧: ١٥٧ - ١٦٢).

رابعاً - نظرية البنائية الوظيفية :

إن فكرة البناء لمجتمع ما كمصدر لاستقراره لاتعد جديدة كفلسفة اجتماعية، فـ «أفلاطون» فى جمهوريته يطرح القياس بين المجتمع والكائن العضوى، فكلاهما يعنى نظاماً من أجزاء مرتبطة فى توازن ديناميكى. وفى المجتمع المثالى الذى وصفه «أفلاطون»، تقوم كل فئة من المشاركين فى هيكل اجتماعى بإنجاز الأنشطة التى تساهم فى تحقيق التناسق الاجتماعى العام. وقد أثرت هذه الفكرة العامة فى الفكر الغربى وأصبحت هى الإطار المركزى لتحليل علماء الاجتماع الأوائل. وقد جعل «أوجست كونت» من القياس العضوى أساساً لمفاهيمه عن المجتمع. كذلك نظم «هربرت سبنسر» فلسفته الاجتماعية كلها حول نفس الفكر. وقد طور أوائل علماء الاجتماع المعاصرين مثل : إميل دوركايم هذا التوجه فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت فكرة أن المجتمع نظام ديناميكى من الأنشطة المتكررة فكرة هامة أيضًا فى تحليل المجتمعات البدائية من جانب علماء أصل الإنسان «الأنثروبولوچى» أمثال : «برونيسلاف مالينوفسكى» وبعده «راد كليف براون». وفى العصور الأحدث استمرت مجموعة الافتراضات الخاصة بالمذهب البنائى تلعب دوراً مهمًا فى تطور مناقشات علم الاجتماع الحديث من خلال كتابات «روبرت ميرتون»، و«تالكوت بارسونز» وكثيرين غيرهما.

ويشير مصطلح «بناء» Structure إلى الطريقة التى تنظم بها الأنشطة المتكررة فى المجتمع. والواقع أن السلوك الأسرى، والنشاط الاقتصادى،

والنشاط السياسى، والعقيدة، والسحر، وغيرها من أشكال الأنشطة المجتمعية، تعد على درجة عالية من التنظيم من وجهة النظر السلوكية.

ويشير مصطلح «وظيفة» Function إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة فى الحفاظ على استقرار وتوازن المجتمع.

وقد قام «روبرت ميرتون» (١٩٥٧) بتلخيص العملية البنائية الوظيفية للمجتمع فيما يلى:

١- إن أفضل طريقة للنظر إلى المجتمع هى اعتباره نظاماً لأجزاء مترابطة. وأنه تنظيم للأنشطة المرتبطة والمتكررة والتى يكمل كل منها الآخر.

٢- يميل هذا المجتمع بشكل طبيعى نحو حالة من التوازن الديناميكى. وإذا حدث أى نوع من التنافر داخله، فإن قوى معينة سوف تنشط من أجل استعادة التوازن.

٣- تساهم جميع الأنشطة المتكررة فى المجتمع فى استقراره. وبمعنى آخر، فإن كل النماذج القائمة فى المجتمع تلعب دوراً فى الحفاظ على استقرار النظام.

٤- إن بعض الأنشطة المتكررة فى المجتمع لاغنى عنها فى استمرار وجوده، أى أن هناك متطلبات أساسية وظيفية تلبى الحاجات الملحة للنظام، وبدونها لايمكن لهذا النظام أن يعيش. (دوفلور وروكيتش ١٩٩٣: ٦٥ - ٦٧).

وإذا طبقنا الافتراضات السابقة على الاتصال الجماهيرى، نلاحظ أن وسائل الإعلام تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة فى النظام الاجتماعى، وتساهم فى تحقيق التوازن الاجتماعى لهذا المجتمع. وبمعنى آخر تترتب عليها نتائج بالنسبة للمجتمع ككل.

وهكذا يمكن القول بأن وسائل الإعلام تعد من المكونات الأساسية التى لا غنى عنها فى البناء الاجتماعى، ولا يستطيع المجتمع المعاصر - بالشكل الذى نعرفه - أن يستمر بدون هذه الوسائل. ومن ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام يمكن أن تكون أحد عوامل الخلل الوظيفى Dysfunctional، وذلك حين تساهم فى التنافر وعدم الانسجام بدلاً من الاستقرار إذا كان تأثيرها على الناس هو الإثارة والتحريض على ممارسة أشكال السلوك المنحرف. (دوفلور وروكيتش ١٩٩٣: ٦٥ - ٦٧).

ومن الواضح تماماً أن وسائل الإعلام غدت فى الوقت الحالى جزءاً مركزيًا من هياكل مؤسساتنا، وهذا يعنى أنها فى الوقت الذى تمثل فيه صناعات قائمة بذاتها، تغلغلت بعمق داخل كل مؤسسات المجتمع الأخرى. وعلى سبيل المثال: فإن وسائل الإعلام - من خلال تركيزها على الخدمات والمنتجات الصناعية- تعتبر جزءًا أساسيًا من المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال قيامها بدور متزايد فى عملية الانتخابات أصبحت جزءًا من المؤسسة السياسية، وقد أدى تركيزها الشديد على المواد الترفيهية والثقافة الشعبية إلى اعتبارها عاملاً مهمًا فى بناء الأسرة، ويرى الكثيرون أنها أصبحت جزءًا مهمًا من المؤسسات الدينية والتعليمية. وتهتم هذه المؤسسات الإعلامية بالتوازن والاستقرار أكثر من اهتمامها بالتحول والتغيير.